الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد زبانة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات مقياس الاقتصاد النقدي و سوق راس المال

لطلبة السنة الثانية «LMD» علوم اقتصادية

من اعداد الدكتور :

ولدهنية هاجر

السنة الجامعية 2021/2022

المحاضرة الثالثة الانظمة النقدية & الكتلة النقدية

لا تستطيع أي دولة تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ما لم تتوافر على نظام نقدي قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد ومراقبة وتحكم مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي هذا محليا، أما على الصعيد الدولي فلن تكون هناك تجارة مزدهرة ولا علاقات تجارية متطورة بين الدول ما لم يكن هناك نظام نقدي يتوفر على قواعد وآليات تضمن استقرار نقدي دولي وتوفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم المعاملات الدولية.

أولا -الأنظمة النقدية

أ -مفهوم النظام النقدى :

النظام النقدى يقصد به النقود بأنواعها المختلفة التى تستخدم فى التداول داخل الدولة ، ومجموعة المؤسسات صاحبة السلطة والمسئولية فى خلق النقود والإضافة إليها أو السحب منها ، ومجموعة اللوائح والإجراءات التى تحكم كمية النقود وتحدد حجم الإضافة أو السحب منها فى كل وقت.

ومع ذلك فإن تداول النقود يخضع – بالإضافة إلى القوانين العامة –لقوانين خاصة ترتبط بنوعية البناء الاقتصادى ، وبطريقة الإنتاج التى تسوده ومجموعة القواعد التنظيمية الخاصة بتداول النقود – فى إطار بيئة اقتصادية معينة – بما يتضمنه ذلك من أشكال النقود ، وكيفية إصدارها وكيفية أدائها لوظائفها وأهدافها، وقواعد الحساب النقدي، تكون ما يسمى "بالنظام النقدي."

كما يقصد بالنظام النقدي مجموعة القواعد والاجراءات التي تحكم عملية إصدار النقود وكيفية استخدامها في المجتمع ويسمى النظام النقدي عادة باسم وحدة النقد الرئيسة التي يجري تداولها .فمنذ أن عرفت النقود لم تكن عملية إنشائها وإصدارها عملية عشوائية أو مزاجية تتم وفقا لهوى جماعة معينة، ولأنها كانت تتم وفقا لأصول يتم الاتفاق عليها وتحديدها من الأطراف الاجتماعية والاقتصادية السائدة .وقد اتخذت هذه الاصول والقواعد صيغ تشريعات وقوانين داخل البلد الواحد وصيغ اتفاقيات بين مجموعة من الدول تلتزم بنظام معين يتفق عليه[1].

ب - خصائص النظام النقدي

يتمتع أي نظام نقدي بثلاث خصائص أساسية تتمثل فيما يلي

.1النظام النقدي نظام مركب :

أي أنه يتكون من مجموعة من العناصر ، يوجد من بينها عنصر أساسي ومحدد والبقية تعتبر عناصر ثانوية. والعنصر الأساسي هو الذى يلعب الدور المسيطر فى عملية تنظيم تداول النقود . كما أن خصائص الظواهر النقدية تتحدد بصفة خاصة عن طريق هذا المظهر الرئيسي .أما العناصر الثانوية فهى إما عناصر مشتقة من العنصر الأساسي أو عناصر تابعة له.

.2النظام النقدي نظام اجتماعي :

بمعنى أنه إذا أردنا أن نحدد معالم النظام النقدي لمجتمع ما ، فمن الضروري ان ننظر إليه من خلال البيئة الاجتماعية والاقتصادية التى يعمل فيها ، لأن النظم النقدية لم تخلق لذاتها و انما هى أدوات اقتصادية تتخذ لتسهيل إنتاج وتبادل المنتجات، وهى تعكس بالضرورة الاقتصاد الذى وجدت لخدمته ، بل هى لا تسير إلا وفقاً له

.3النظام النقدي نظام تاريخي :

[1] .عبد الرحمن اسماعيل، **التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**)عمان :دار وائل للطباعة والنشر و التوزيع، (2004 ص210

أي أنه يتطور ويتغير مع تطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي، الذى ينتمى إليه ، فالنظام النقدي لا يولد من فراغ أو يتخذ وضعاً ساكناً ، بل هو يولد من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى فترة معينة، ويتطور بتطور تلك الظروف .وفى كثير من الأحيان يكون سببا فى تغيرها وشرطاً لتكونها ، وهذا هو الجانب الحركي أو الديناميكي من النظام النقدي

ت - مكونات النظام النقدي :

العناصر الأساسية التي يتكون منها النظام النقدي تتمثل في :

- ✓ .النقود المتداولة في المجتمع في وقت ما، فضلا عن نوعها وشكلها
- ✓ التشريعات والتنظيمات المنظمة لأداء النقود لوظائفها المختلفة • .
- ✓ المؤسسات النقدية والمصرفية التي تتولى مهمة الإصدار النقدي وتنظيمه والتحكم في كميته زيادة ونقصانا • .

أنواع النظم النقدية :

مثلما تطورت النقود وتعددت أنواعها تعدد الأنظمة النقدية ومرت بمراحل عدة، نذكرها فيما يلي:

النظام النقدي السلعي:

إن قاعدة النقد السلعية هي نظام نقدي تعرف فيه وحدة التحاسب النقدية لقدر معين من سلعة واحدة أو بالنسبة لأكثر من سلعة .أو بعبارة أخرى هي ذلك النظام الذي يحدد في ظله القانون النقدي سعرا ثابتا -مقاسابوحدة التحاسب النقدية -للوحدة من السلعة أو من كل تلك السلع التي يقع الاختيار عليها قاعدة للنقد[2] .

لقد عرف العالم قواعد النقد التي تستخدم سلعة واحدة وتلك التي تستخدم أكثر من سلعة ومن الأمثلة تعتبر قاعدة الذهب، أو قاعدة الفضة، مثالا عن استخدام سلعة واحدة، في حين تعد قاعدة الذهب والفضة معا وهي قاعدة المعدنين مثالا عن الأنظمة النقدية التي استخدمت أكثر من سلعة.

في هذا الصدد سنتناوله بقدر من التفصيل القاعدتين الأساسيتين لقاعدة النقد السلعية في البندين التاليين:

.نظام النقد وفق المعدنين:

ساد هذا النظام في دول عديدة ولفترة استمرت حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ووفقا لهذا النظام فإن قيمة الوحدة النقدية تتحدد اعتمادا على معدنين هما الذهب والفضة، وقد برزت الحاجة الى نظام المعدنين نتيجة توفر الذهب وحده أو الفضة وحدها بكميات كافية للقيام بعمل النقود، مما استدعى استخدامهما معا للقيام بهذه المهمة، ويتميز هذا النظام بوجود نقود قانونية من المسكوكات الذهبية إلى جانب نقود من المسكوكات الفضية .وذلك على أساس نسبة قانونية من المعدنين تحددها الدولة .توجد قاعدة المعدنين عندما :

- تعرف وحدة التحاسب بوزن معين من الذهب من عيار معين ,وأيضا بوزن معين من الفضة .
- توجد سوق حرة لكلا المعدنين • .
- تكون هناك قابلية لصرف الأنواع الأخرى من النقود في النظام النقدي محل الاعتبار بأي من المعدنين •

بحسب رغبة حائزي هذه الأنواع.

ومن المفترض أنه حالما تعرف وحدة التحاسب بوزن معين من الذهب ووزن معين من الفضة، فإنه تتحدد تلقائيا النسبة بين القيمة النقدية للذهب والفضة .غير أن اختلاف القيمة السوقية للذهب أو الفضة عن القيمة النقدية لهما يمكن أن يؤدي إلى

[2] .صبحي تادرس قريصة، **النقود والبنوك** بيروت :دار النهضة العربية، 1984 ص 34

اختفاء العملة التي ارتفعت قيمتها السوقية عن قيمتها النقدية من التداول .فحال ارتفاع القيمة السوقية للذهب عن القيمة النقدية له مع بقاء القيمة السوقية للفضة ثابتة، فإنه يمكن للفرد أن يقدم الفضة لجهة السك ويحصل مقابلها على عملة فضية يبادلها بالعملة الذهبية ثم يبيع هذه العملة في السوق كسلعة بسعر أعلى من قيمتها النقدية ويشترى بالحصيلة وزنا أكبر من الفضة التي سبق وقدمها إلى دار سك العملة .وإذا استمر ذلك فإن العملة الذهبية تختفي تدريجيا من التداول ويفقد نظام المعدنين قاعدته النقدية المميزة له .

نظام النقد وفق المعدن الواحد (قاعدة الذهب): وقد اتخذت هذه القاعدة ثلاث أشكال أساسية:

يرتكز هذا النظام على معدن واحد، ذهبا كان أم فضة، وهو ما يعرف بنظام الذهب ونظام الفضة، ويشتمل على:

نظام الفضة:

عرف هذا النظام منذ القديم واستمرت العديد من الدول باتباعه حتى عام 1914 ، ولقد عانى هذا النظام من صعوبة الاستمرار به، نظرا لاقبال معظم الدول على اتباع قاعدة الذهب، فأصبح من الصعب الاعتماد عليه في المعاملات الدولية، مما جعل قيمة النقود الفضية تتدهور، وتم الانتقال كليا إلى قاعدة الذهب كأساس للنظام النقدي[3]

نظام الذهب :

- **نظام المسكوكات الذهبية.**

ويعتبر أقدم أنظمة الذهب المعروفة، حيث كانت المسكوكات الذهبية أو ما ينوب عنها) النقود النائبة)هي المتداولة من يد إلى أخرى، وفي ظل هذا النظام تحتوي الوحدة النقدية على وزن محدد من الذهب يكون مساوياً لحجمها الاسمية وتحتفظ مع العملات الأخرى لسعر التداول مع الذهب ولكي يتحقق ذلك وينطق لابد من توازن الشروط الآتية

- تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة.يتوفربها مقدار قانوني تحدده الحكومة وهو نسبة بين وزن المعدن الصافي الموجود بالقطعة والوزن الكلي .

- حرية سك الذهب بأي كميات دون تحمل أي تكاليف لمنع زيادة القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية .

- ضمان حرية صهر المسكوكات إلى سبائك بدون أي قيد • .

- توفر قابلية تحويل جميع أنواع العملات إلى نقود أو سبائك ذهبية أو أوراق البنكنوت تكون قابلة للصرف بالمسكوكات الذهبية.

- ضمان حرية تصدير واستيراد الذهب والمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية للعملة وقيمتها الخارجية.

- **نظام السبائك الذهبية:**

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وجدت الدول ان لامصلحة لديها في العودة إلى نظام المسكوكات الذهبية بسبب اتساع نطاق المعاملات التجارية من ناحية وعدم حاجة الناس من ناحية أخرى إلى تحويل البنكنوت إلى ذهب إلا في حالتين هما.

- المضاربة على اسعار الذهب ومحاولة الاستفادة من فروق الاسعار .
- وجود أزمات نقدية تدعو الناس إلى طلب الاحتفاظ بالذهب .

ووجدت الحكومات أن العودة إلى نظام المسكوكات يشجع المضاربين على تحقيق مكاسب شخصية ويزيد من ارتباك الدولة أوقات الازمات , وأمام هذا الواقع وجدت الدول أن من المصلحة البحث عن نظام جديد مع الابقاء على قاعدة الذهب في نفس الوقت , ومن ثم تم التوافق على نظام السبائك الذهبية والذي اتصف بما يلى :[4]

---

[3] جمال خريس، أيمنأبو خضير، عماد خصاونة، **النقود والبنوك** عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2002 ص2

- لا تتداول فيه المسكوكات الذهبية وتُسحب من السوق ويستمر البنك المركزي في شراء ما يعرض عليه مقابل إصدار نقود ورقية حتى يحول دون ارتفاع قيمته النقدية عن قيمته السوقية مما سيؤدي إلى اختفاء المسكوكات الذهبية من التداول.
- لا يوجد حرية لتحويل النقود إلى ذهب إلا على شكل سبائك قيمة أصغر سبيكة تساوي 7575 دولار ٠
- كان التحول إلى هذا النظام خوفاً من خروج الذهب من خزائن الدولة مما يؤدي إلى عدم كفاية الاحتياطي وعدم التمكن من تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- قلل هذا النظام من الاسراف في الذهب وأبقى على حرية انتقاله من دولة الى أخرى على شكل سبائك كما ظلت أسعار الصرف ثابته كما كان في النظام السابق.
- لا يوجد داع إلى تداول السبائك في الأحوال العادية أما في الأحوال الطارئة فلا يستطيع أي بنك توفيرالذهب لكل الناس كما أن توفيره يمكن أن يعتبر مكافأة لمن يكتنز النقود لذلك كان الحل هو بيع الذهب على شكل سبائك مما يؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على الشراء وكذلك بيع الذهب على شكل سبائك لأغراض معينة يحددها القانون كبعض أنواع الصناعات ونتيجة ذلك كله أن يختفى الذهب وتظهر النقود الورقية.
- **نظام الصرف بالذهب:**

وفي ظل هذا النظام يتم تبديل عملة دولة معينة بالذهب من خلال وسيط هو عملة دولة أخرى أي أن عملة أي دولة لاتتحد على أساس الذهب مباشرة وإنما ترتبط بنسبة ثابتة بعملة دولة أخرى تسير على نظام السبائك الذهبية، ومثال ذلك العلاقة بين الجنيه المصري والذهب حيث لا يتم تحويل الجنيه المصري إلى ذهب إلا من خلال وسيط هو الجنيه الاسترليني

النظام النقدي الورقي الإلزامي :

وهو ذلك النظام الذي يقوم على إصدار عملات نقدية ورقية من خلال السلطة النقدية والممثلة في البنك المركزي، دون أن يكون لها صلة بالاحتياطي من الذهب لدى الدولة، وإنما يتم الإصدار النقدي بناءا على مقتضيات نمو النشاط الاقتصادي، والظروف اقتصادية التي يمر بها المجتمع، وقيمة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي والعملات القابلة للتحويل ومقبولة لتسوية المعاملات الدولية.

أي انه في هذا النظام ليس للأوراق النقدية الإلزامية قيمة في حد ذاتها (لا يوجد لها قيمة ذاتية كما كان الوضع في نظام قاعدة الذهب)، وبالتالي أصبحت تلك الاوراق غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو حتى إلى فضة، وليس لها قوة شرائية ثابتة بالنسبة إلى الذهب، ويتطلب أن تجعل الحكومة للنقود قوة الالزامية في التداول مع وجود قدر مناسب من الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي في شكل عملات قابلة لتسوية المعاملات ومقبولة ضمن النظام النقدي الدولي.

النظام النقدي الإلكتروني :

يتميز هذا النظام بجملة من الخصائص تميزه عن باقي الأنظمة النقدية السالفة الذكر، وله جملة من الشروط نوضح كل ذلك في يلي :

لكي يتم التعامل بهذا النظام يجب أن يقوم التجار بالتعاقد مع البنوك التي تقدم البطاقات الالكترونية، وتقوم البنوك بتزويد التجار بالأجهزة اللازمة للتشغيل، وماكينات التشغيل اليدوية أو الورقية، وذلك بعد تسجيل البيانات الخاصة بالتاجر وكذا الأجهزة.

خصائص النظام النقدي الإلكتروني.

أ -استخدام النقود الالكترونية وفقا لهذا النظام يؤدي إلى سرعة وسهولة تسوية المدفوعات وتقليص الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود السائلة؛

---

[4] .خالد سعيد البحيصي، محاض ا رت **في النقود والبنوك والاسواق المالية**،غزة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، ص04

ب - يمكن لحامل البطاقة البلاستيكية استعمالها في سحب المبالغ المالية من الماكينات الخاصة بسحب النقود وسيتم التطرق لها بنوع من التفصيل عند التع رض إلى بطاقات السحب الآلي؛

ت - ت ستعمل كأداة وفاء للسلع والخدمات بدلا من الدفع الفوري بالنقد .يكتسب العميل هذه البطاقة بناءا على عدة شروط تتمثل في ضمانات شخصية وعينية يقدمها، وتصدر البطاقة في حدود سقف مالي محدد لا يجوز تجاوزه .عند حصول العميل على السلع والخدمات من التاجر الذي يكون على اتفاق مع البنك ،يقوم التاجر بالتأكد من صلاحية البطاقة وسريان العمل بها، وبعد ذلك يصدر البائع إيصال من ثلاث نسخ وتوقع من طرف العميل بعد أن تمرر على جهاز يسجل بيانات البطاقة واسم صاحبها على الإيصال المذكور، مع التأكد من أن العملية قد تمت في حدود السقف المتفق عليه .وكلما كان العميل ملتزما بالسقف المحدد فإنه يكتسب حقا مباشر في البنك، بصرف النظر عما إن كان هناك رصيد أم لا .وفي حالة عدم وجود رصيد فإن البنك هو الذي يتحمل مخاطر التحصيل؛

ث - تستعمل كأداة ائتمان وذلك من خلال اتفاق العميل مع البنك على تحديد سقف مالي من خلاله يقوم بشراء السلع والخدمات ويتم التسديد في الأجل المحدد المتفق عليه .أو قد تستعمل كأداة ضمان للوفاء في التعاملات التجارية عبر الشبكة.

II/الكتلة النقدية و مقابلاتها

بنية الكتلة النقدية :

تمثل الكتلة النقدية بصفة عامة كمية النقد المتداولة في اقتصاد معين وفي وقت معين أي أنها تمثل المعروض النقدي للدولة في زمن معين، وهي بهذا تشمل جميع وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت معين لدى الآفراد والمنشآت الاقتصادية والبنوك، كما تعتبر التزاما أو دينا على عاتق المؤسسات التي تصدره وهذا تجاه حائزيه من الآفراد والمنشآت، وبالمقابل فهو حق لهؤلاء على الدولة يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات المتاحة.

إن العناصر المكونة للكتلة النقدية الأكثر شيوعا و استعمالا في التحاليل الاقتصادية هي التي ، تنشرها السلطات النقدية، أو بالأحرى البنوك المركزية، والتي تتمثل فيما يسمى المجمعات النقدية والمجمعات النقدية هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة الآعوان الماليين المقيمين على الانفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الاعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر الخسارة في رأس المال إلى وسائل دفع، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات .

وفيما يلي سيتم عرض المجمعات مرتبة وفق درجة سيولتها، وكذا تبعا لمعايير تتعلق بخصائص النقد وسلوك الوحدات الاقتصادية:

المجمع النقدي M1:

يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة(مثل الآوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين

الآعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي) والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد .

ويرمز لهذا المفهوم في الإحصاءات النقدية الدولية بالرمز (M1) النقدية مع وظيفة النقود كوسيط للتبادل، وذلك أن المدفوعات تتم إما باستخدام أوراق البنكنوت أو النقود المساعدة وغالبًا ما تتم بواسطة الشيكات .

المجمع النقدي M2 :

يشمل M1بالاضافة إلى التوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة، هذه التوظيفات تودع لدى مؤسسات الإقراض والخزينة، وهي غير قابلة للتحريك بواسطة الشيك ولكن يتم تحريكها عن طريق تقديم الدفتر (دفاتر الادخار المصرفية العادية) حسب(CODEVI) وهي سائر دفاتر الادخار لدى كافة المؤسسات المصرفية، وحسابات الإدخار السكني...إلخ.

المجمع النقدي3 M:

يذهب البعض إلى أبعد من مفهوم M2الواسع فيدرجون في قياسهم للنقد عناصر مثل الودائع الاجلة الكبيرة ، فمن الملاحظ أن تعريف النقود بالمفهوم السابق لا يتضمن للنقد عناصر مثل الودائع الاجلة والادخارية في المؤسسات المالية الآخرى غير البنوك التجارية، حيث أن هذه الآصول مماثلة تماما الودائع الادخارية الاجلة لدى البنوك التجارية، وبالتالي فإن استبعادها من تعريف النقود لا يعكس القياس الفعلي لكمية العرض النقدي في المجتمع .كذلك فإن الودائع الحكومية لا تدخل ضمنعرض النقود في المفهوم السابق، في حين أن هذه الودائع آجلا أو عاجلا سوف تصب في تيار الانفاق العام، وتتحول بالتالي إلى وسائل دفع في يد الآفراد والمنشآت، الآمر الذي يتطلب إدخالها ضمن العرض النقدي في المجتمع .

مما تقدم نجد أنه يمكن الحصول على تعريف أوسع للنقود بحيث يشتمل على مكونات كل من M2 و M1 وتلك الآصول المالية الآخرى التي تتصف بدرجة عالية نسبيا من السيولة مثل الودائع(الاجلة والادخارية لدى المؤسسات المالية في المجتمع بخلاف البنوك التجارية .وهذا التعريف الواسع للنقود يرمز له بالرمز M3وهو يحدد العرض النقدي في المجتمع في صورته الرسمية، ويعرف بمصطلح اجمالي السيولة المحلية، ويتحدد العرض النقدي بمفهومه الواسع M 3 بالمكونات التالية :

- عرض النقود على أساس مفهوم السيولة M2
- الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية
- الودائع الادخارية لدى مختلف المؤسسات المالية في غير البنوك التجارية.
- بوالص التأمين لدى شركات التأمين المختلفة.

مقابلات الكتلة النقدية :

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد والتي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها

العناصر التي تجري عليها عمليات خلق النقد أو تدميره فهي ثلاثة:

1-ذهب وعملات أجنبية(الذمم على الخارج) :إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي ,وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أورصيد العملات الإجنبية المقبولة في التداول الدولي.

في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أواجتذاب أموال خارجية إما للإستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية، حيث يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أوالسندات أوالديون المترتبة، وبما أن العملات الإجنبية لا

يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما يقابل ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة، وفي حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد سلع وخدمات أو تم خروج أموال خارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية ,فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الآجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتنخفض معها كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل .

وعليه فإن رصيد ميزان المدفوعات يؤثر في كمية النقود المتداولة، فإذا كان موجبا(الصادرات تكون أكبر من قيمة الواردات أو أن الداخل من رؤوس الآموال يفوق الخارج منها)فإن كمية النقود المتداولة ترتفع، والعكس صحيح .

2-القروض المقدمة إلى الإقتصاد :

يعتبر الإئتمان المقدم للإقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدا ر النقدي لأنه هو العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الإئتمان المقدم هو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الإقتصادية للمؤسسات ورجال الآعمال من استثمار وإنتاج وتسويق، وخاصة عندما يكون المنتجون في حاجة إلى أموال فيتقدمون إلى البنوك التجارية طالبين منحهم قروضا لتمويل نشاطاتهم، فتمنحهم البنوك التجارية قروضا سواء كان ذلك بصفة مباشرة أوبخصم أوراق تجارية، أوفتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق لنقود الودائع مقابل تقديم هذا الإئتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أوتطلب قروضا منه باعتباره المقرض الآخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأ ثر كلما طرأ تغير في الإئتمان المقدم للإقتصاد

3-الذمم على للخزينة العامة :

تمثل الخزينة العامة الكيان المالي للدولة، وكثيرا ما تطلب الخزينة قروضا من البنك المركزي والبنوك الآخرى لمواجهة نفقاتها العامة مقابل سندات تصدرها على نفسها، وتمثل هذه السندات أحد الآجزاء المقابلة للكتلة النقدية لأن ارتفاعها يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة والعكس صحيح .

وتقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسيرها، ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتعاظم دورها وزيادت التكاليف عنها كثيرا، أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف أخرى وليس الإبقاء على توازن الميزانية مهما كانت ظروف معيشة الآفراد فلهذا عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الإئتمان اللازم لسد هذا العجز ومواجهة هذا الإختلال، فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أذون الخزينة، ويقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك نقودا قانونية لصالح الخزينة، وتستخدم الخزينة هذه النقود في تغطية تكاليف الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الآفراد والمؤسسات، كما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية فأصبحت موارد الدولة غير كافية لها في تمويل عملياتها، وبالتالي فهي تتقدم إلى السوق النقدية وإلى الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، وتحصل هذه المؤسسات المصرفية والمالية والجمهور على السندات الحكومية وأذون الخزينة مقابل حصول الخزينة على النقود، وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة، فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية، وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهو ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة، وقد يكون التأثير بالنقصان عند إتباع سياسة تقشفية(انكماشية.)